

Distr.: General
28 October 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قِبَل الكنائس؛ وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121114 121114 14-63483 (A)



بيان

نبذة عن تحالف الكنائس للتنمية

تحالف الكنائس للتنمية هو شبكة تضم ١٤٦ من الكنائس والمنظمات المرتبطة بالكنيسة من أكثر من ٧٠ بلداً، غالبيتها من بلدان الجنوب، وتعمل في ١٤٠ بلداً في جميع أرجاء العالم. وتلتزم هذه المنظمة باحترام كرامة جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان وتفردهم وقيمتهم الأصيلة وحقوق الإنسان الخاصة بهم وتوفير التمكين والحماية في هذا الصدد. ونحن لا نُميّز مطلقاً على أساس الجنسية أو العرق أو الجنس أو الهوية الجنسية أو الميل الجنسي أو المعتقد الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الرأي السياسي بل ونعارض بشدة أي تمييز من هذا النوع. ونحن نحدد التزامنا، كتحالف ديني عالمي، بسد الفجوة بين الجنسين والتصدي بمهمة للعلاقات القائمة على القوة غير المتكافئة، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية، بغرض تعزيز كرامة الإنسان للجميع.

وتعمل المنظمة مع المجتمعات والأفراد على أساس الحاجة وحقوق الإنسان، وتكفل إيلاء الاهتمام لقدرات المجتمعات وإمكاناتها في جميع الأوقات، وهي تستهدف بصفة خاصة من يعانون من التمييز ومن هم أكثر عرضة للخطر.

بيجين + ٢٠، والفقر وخطة ما بعد عام ٢٠١٥

في عام ١٩٧٥، جعلت الدول الأعضاء في الجمعية العامة من ضرورة مراعاة حقوق المرأة أحد محاور جدول أعمال الأمم المتحدة - وتأكد هذا في الاحتفال بأول سنة دولية للمرأة. ورغم إنجاز الكثير في السنوات الـ ٤٠ الماضية، فإنه لم يجر بعد أعمال العديد من حقوق المرأة بشكل كامل. وتحت المنظمة الدول الأعضاء على اغتنام فرصة مرور ٢٠ عاماً على الاتفاق على منهاج عمل بيجين، للمطالبة بإحداث تحول شامل لصالح رفاه المرأة والفتاة، وتبسيط الضوء على المجالات الحاسمة الجديدة بمواصلة الاهتمام، وتحديد أوجه التآزر مع الخطط المتعلقة بالتنمية والمرأة والسلام والأمن فيما بعد عام ٢٠١٥.

وتشمل هذه المجالات الرئيسية ما يلي:

- المساواة في فرص الحصول على الأصول الاقتصادية، بما يشمل الحق في الملكية المستقلة للأراضي والممتلكات والإيرادات، والمساواة في الأجر، والاعتراف بالدور الذي تؤديه المرأة في تحقيق الأمن الغذائي، وتقدير مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر؛
- إمكانية وصول المرأة إلى موقع صنع القرار والقيادة ومشاركتها فيهما؛

- المساواة في سبل الوصول إلى النظم الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق والخدمات الجنسية والإنجابية؛
- إمكانية الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة؛
- توفير الضمانات لحياة خالية من العنف والاستغلال والخوف؛
- التأثير الجنساني لتغير المناخ والكوارث على كل من الجنسين، وكذلك الفوائد الجلية التي تنطوي عليها المشاركة الفعالة من جانب المرأة في الحد من مخاطر الكوارث.

ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين يمثل واحدا من أكثر مسببات الفقر، ولن تتحقق التنمية المستدامة ما لم يضع صانعو القرار انعدام المساواة بين الجنسين وغيره من أشكال التفاوت والتمييز على قائمة أولوياتهم ويعالجوها على جميع المستويات. ولهذا السبب، تواصل هذه المنظمة الدعوة إلى إدراج هدف قائم بذاته يتعلق بالمساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، والقيام من جديد بتحديد مجموعة من الأهداف الرامية لإحداث التغيير. وبصفتنا تحالفا دينيا، نعترف بأن العقيدة الدينية يمكن تسخيرها كقوة إيجابية من أجل إحداث تحول شامل، ولكننا نأسف حين تشكل أيضا حائلا دون التقدم، كما توضح المادة ٢٤، من الفصل ٢، من منهاج عمل بيجين. ومن هذا المنطلق، نؤكد على المادة ٩ من الفصل ٢ وضرورة الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات.

العدالة الاقتصادية والأمن الغذائي

ما زالت المرأة حول العالم تكافح من أجل فرص الحصول على الأصول الاقتصادية من قبيل الدخل والائتمان والأراضي. فالنساء تمثلن الأغلبية بين الأوساط المنخفضة الأجر والعديمة الاستقرار، وعلى عاتقهن تقع معظم مسؤوليات الرعاية الغير مدفوعة الأجر، وما زالت القوانين والممارسات التمييزية قائمة فيما يتعلق بحقوق الميراث. ويتجلى هذا التفاوت في القطاع الزراعي حيث ٧٠ في المائة من المزارعين النشطين في العالم هم من النساء أصحاب الحيازات الصغيرة، اللائي يقمن بالزراعة في أقل من هكتارين، وينتجن ما يشكل إجماليه ٥٠ في المائة من المواد الغذائية للمستهلكين في ٢٠ في المائة من الأراضي. والنساء من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العمل على تقوية أنواع البذور والمحاصيل البالغ عددها ١,٩ مليون نوع والمحافظة عليها في جميع أنحاء العالم. وقد آن الأوان للاعتراف بالنساء المزارعات ودعمهن ومكافأتهن على ما تقدمنه من مساهمة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي.

القيادة والمشاركة

ولا تزال نسبة أعضاء البرلمان من النساء في الواقع لا تتجاوز ٢٢ في المائة على مستوى العالم، وما تشغله النساء من مناصب السلطة يقل بكثير عما يشغله نظرائهن الذكور. غير أن الزيادة في الأعداد وحدها لن تؤدي إلى المشاركة المجدية للمرأة في هياكل صنع القرار. ولا بد من التحدي التدريجي للأعراف الاجتماعية والدينية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة بفعالية على جميع المستويات، بما في ذلك داخل الأسرة. وقد تفيد أنظمة الحصص كتدابير مؤقتة، ولكن يجب أن يرافقها بذل جهود أوسع نطاقا لتحقيق تغيير مستدام. وتشمل هذه الجهود بناء قدرات المرشحات للمناصب من جميع الأعمار، وتمكين النساء الشابات، وتبادل المعارف وبناء التحالفات.

العنف الجنساني

إن ارتفاع أعداد النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنساني، التي تبلغ نسبتها، وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، ٣٥ في المائة على مستوى العالم، لا يثير الغضب فحسب، بل يمثل عقبات كبرى تعترض سبيل التنمية المستدامة. ولا بد من تسليط الضوء على العنف المتري، والممارسات الضارة من قبيل تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر والقسري، واستمرار استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب، والتصدي لتلك الممارسات. ويقع الفتيان والرجال أيضا ضحايا للعنف الجنساني، وخصوصا في أثناء النزاعات، وهي نقطة كثيرا ما تمر دون الالتفات إليها والإبلاغ عنها، ولكنها يمكن أن تخلف آثارا ضارة على مجتمعات بأكملها. ومن أجل معالجة العنف الجنساني وتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، يلزم إدراجهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يقتضي التنفيذ سنّ التشريعات والاستخدام الفعال للأطر القانونية، والاستثمار المالي الكافي في كل من الوقاية والاستجابة، والتركيز على تحدي المعايير الاجتماعية والثقافية الضارة التي تديم العنف.

الصحة النفاسية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية

يجب أن تظل صحة الأم إحدى الأولويات الأساسية للتنمية المستدامة، وقد كان التقدم بطيئا للغاية حتى الآن؛ ففي عام ٢٠١٣، توفي ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة. ولن يتحقق أي انخفاض في عدد الوفيات النفاسية دون أعمال الحقوق الشاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي الملائم للعمر والسياق. وقد أدى انتهاء الجدل بشأن معالجة الأبعاد الاجتماعية

والثقافية السلبية فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وما أعقبه من التراخي إزاءها إلى تأثير ضار على العدل بين الجنسين، والتنمية المستدامة والسلام.

التعليم

لقد تقلصت الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وهذا أمر ينبغي الاحتفاء به. غير أن الرجال والفتيان ما زالوا يتمتعون بفرص أكبر للالتحاق بالمرحلتين الثانوية والجامعية، وفي مجال التعليم المهني. فما زالت تحول دون مشاركة الفتيات والنساء على قدم المساواة في التعليم والتعلم عوائق من قبيل الزواج المبكر والقسري، والحمل القسري، والخوف من الانتقام، وانعدام التكافؤ في المسؤوليات المنزلية والمتعلقة برعاية الأطفال، وقلة المرافق الصحية اللائقة، وعدم فعالية التربية الجنسية والإنجابية وعدم ملاءمتها للفتيان والفتيات على السواء، والعنف الجنسي.

توصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة في الدورة التاسعة والخمسين

تُحِب هذه المنظمة بالدول الأعضاء أن تحدّد التزامها بمنهاج عمل بيجين، وبخطة للتحويل الشامل في التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥، وبالتنفيذ الكامل للالتزامات على المستوى الوطني، وأن تعيد ترتيب الأولويات في إطارها. وهذا يشمل ما يلي:

- التنفيذ الكامل للاتفاقات والالتزامات القائمة، دون نكوص أو استثناء أو تراجع عن الصيغة المتفق عليها؛
- إتاحة التمويل الكافي لتنفيذ منهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل، بما في ذلك توفير التمويل لمنظمات حقوق المرأة على المستوى المحلي؛
- حشد السياسات المالية العامة الوطنية والموارد المحلية أيضا بما يعزز المساواة بين الجنسين عن طريق استخدام الضرائب المباشرة التدريجية، وتوفير الحماية الاجتماعية، والميزة المراعية للمنظور الجنساني؛
- الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه العقيدة في بناء مجتمعات مرنة، وتعزيز الرفاه وتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- بذل الجهود التعاونية، بطرق منها إشراك الرجال والفتيان، للتصدي للأعراف الاجتماعية الضارة.